

Distr.: General
28 February 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٣٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

التقدم المحرز في تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ (A/73/666). واجتمعت اللجنة أثناء نظرها في التقرير مع ممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٩.

٢ - وأيدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٨/٧٠ بء، في جملة أمور، الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية (A/70/7/Add.41)، وكررت تأكيد الفقرة ٤ من الجزء الثالث من قرارها ٢٤٧/٦٨ بء، التي أكدت فيها أهمية التنفيذ الكامل لنظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في موعد لا يتعدى الجزء الأول من دورتها الثالثة والسبعين المستأنفة، تقريراً مرحلياً عن تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، يتضمن معلومات عن الخطوات المتخذة لتوسيع نطاق النظام حتى يشمل المكاتب الموجودة خارج المقر، واللجان الإقليمية، والبعثات الميدانية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية، والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج المشاركة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

٣ - وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة شددت في قرارها ٢٥٤/٦٧ ألف على ما يتسم به نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ من أهمية في إدارة المخاطر التشغيلية التي تواجهها الأمم المتحدة في إطار نهج لمواجهة جميع الأخطار، وقررت أن إدارة الأزمات، وإدارة الأمن، واستمرارية تصريف الأعمال، واستمرار القدرة على العمل بعد الأعطال الكبرى في مجال



تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاستجابة في حالات الطوارئ الطبية، والاتصالات في حالات الأزمات، وتقديم الدعم إلى الموظفين والناجين وأسرهم هي العناصر الأساسية لنظام إدارة قدرة الأمم المتحدة على مواجهة الطوارئ. وشددت الجمعية، في قرارها ٢٤٨/٧٠، على أهمية الأخذ بنهج شامل في إدارة حالات الطوارئ على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ورحبت بوضع نموذج لإدارة الأزمات ينطوي على قوائم مرجعية وإجراءات قابلة للتكيف مع السياق المحلي لجميع الكيانات، في مجال الاستجابة للأزمات، وتحقيق مشاركة البلد المضيف لبلوغ ما يناسب من التنسيق والتخطيط.

٤ - وقد قُدِّم تقرير الأمين العام استجابة للقرار الأخير. ويصف الأمين العام، في الفرع الثالث من تقريره، التقدم المحرز في تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، بما في ذلك تقديرات تكاليف تنفيذ هذا النظام في الأمانة العامة للأمم المتحدة بأسرها. وترد تفاصيل الرؤية المتوخاة لمستقبل هذا النظام في الفرع الرابع، بينما ترد إشارة إلى الخطوات التالية في تعزيز قدرة المنظمة على مواجهة في الفرع الخامس.

ثانياً - التقدم المحرز في تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ

٥ - يصف الأمين العام في تقريره التقدم المحرز في تطبيق مبادئ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ في إطار إدارة حالات الطوارئ على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويشير الأمين العام إلى أن النهج الحالي يربط بين فروع التأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها، المستندة إلى المخاطر والموجهة نحو الأثر، عبر السلسلة المتصلة من عناصر التأهب للطوارئ والوقاية منها والتصدي لها والتعافي منها (A/73/666، الفقرة ٢). ويتضمن التقرير حالة تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، الذي يشمل نطاقه مقر الأمم المتحدة في نيويورك، والمكاتب الموجودة خارج المقر، واللجان الإقليمية، وعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، وكذلك الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة^(١) (المرجع نفسه، الفقرات ١٥ إلى ٥٥).

ألف - حالة التنفيذ

٦ - يشير الأمين العام إلى أن تقدماً كبيراً قد أُحرز في مقر الأمم المتحدة في مجال تعزيز قدرته على مواجهة الطوارئ في جميع الفئات العامة المتمثلة في السياسة العامة، والحوكمة، والتعهد والتأمين الخاصة بمحاكاة الأزمات، وإدارة المخاطر، والتخطيط (المرجع نفسه، الفقرة ١٥). ويبيّن التقدم المحرز في المكاتب الموجودة خارج المقر، وفي اللجان الإقليمية، وعمليات حفظ السلام، والبعثات السياسية الخاصة في الفقرات من ١٦ إلى ٢٤ من التقرير.

(١) تشمل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي. وتشمل الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والاتحاد البريدي العالمي، ومجموعة البنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

- ٧ - ويقدم الأمين العام أيضاً، في الفقرات من ٣١ إلى ٥٥ من تقريره، وصفاً للتقدم المحرز في تنفيذ مبادئ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ على النحو الذي أبلغت عنه صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة (انظر الفقرة ٥ أعلاه). وأبلغت تلك المنظمات والكيانات عن الجهود التي تبذلها في تعزيز الأطر والهيكل التي تعتمد على إدارة حالات الطوارئ، والتي تشمل في معظم الحالات خطط استمرارية تصريف الأعمال، وإدارة الأخطار والأزمات، والأنشطة الأساسية.
- ٨ - وترحب اللجنة الاستشارية بالجهود المبذولة في تطبيق مبادئ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وتتطلع إلى الحصول على معلومات مستكملة في التقرير المرحلي القادم.

باء - مؤشرات الأداء الرئيسية

- ٩ - يشير الأمين العام إلى أن ثمة هياكل حوكمة وسياسات وأدوات لإدارة المخاطر معمولاً بها فيما يتعلق بمؤشرات الأداء الرئيسية في معظم كيانات الأمم المتحدة ومؤسسات المنظومة (المرجع نفسه، الفقرة ٦٢؛ وانظر أيضاً الفقرة ١٠ أدناه). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها زوّدت في تقريرها السابق بمصفوفة تتضمن تحديداً ووصفاً للمؤشرات (A/70/7/Add.41، المرفق) وأنها رحبت بوضع مؤشرات الأداء الرئيسية لاستخدامها كأداة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ (المرجع نفسه، الفقرة ٧). وتمت موافاة اللجنة، بناءً على طلبها، بحالة تنفيذ مؤشرات الأداء الرئيسية في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨ فيما يخص الأمانة العامة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وتلاحظ اللجنة أنه في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨، بذلت تسع مؤسسات إضافية تابعة لمنظومة الأمم المتحدة جهوداً لإنشاء الهياكل والنظم، وأن معدل الامتثال العام لمؤشرات الأداء الرئيسية قد ازداد في ١٤ منظمة أخرى. ومع ذلك، تلاحظ اللجنة أيضاً أن عدداً من كيانات الأمم المتحدة لم تنجز سوى جزء من الأنشطة المطلوبة بموجب المؤشرات المتعلقة بالتعهد والاستعراض وإدارة المخاطر والتخطيط^(٢). وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أن كيانات الأمم المتحدة قد تتبع نهجاً مختلفاً لإزاء استمرارية تصريف الأعمال، وقد تحتاج إلى وضع مبادئ توجيهية أكثر وضوحاً لكفالة التماسك والاتساق عند تنفيذها.

- ١٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من خلال المعلومات المقدمة أن مستوى امتثال كل كيان لمؤشرات الأداء الرئيسية المتفق عليها في نهاية عام ٢٠١٥ وفي نهاية عام ٢٠١٨ يقاس من خلال عملية تقييم ذاتي تستند إلى سلم تصنيف يتألف من ثلاث نقاط: (أ) أنجز بالكامل؛ (ب) أنجز جزئياً؛ (ج) لم ينجز. ويمكن أيضاً استخدام معيار "لا ينطبق". وبينما تقرر اللجنة بأن التقييم الذاتي يشكل أحد أساليب تقييم الامتثال، فإنها تلاحظ أن هذا الأسلوب، إذا ما قورن بأساليب أخرى من قبيل التقييم من جانب طرف ثالث أو الجمع بين أساليب شتى، قد لا يفضي بالضرورة إلى تقييم مجد وقابل للمقارنة لمستوى الامتثال في مختلف كيانات الأمانة العامة والصناديق والبرامج والكيانات الأخرى في المنظومة. وتلاحظ اللجنة كذلك من خلال المعلومات المقدمة أن سلم التصنيف الذي يتألف من ثلاث نقاط يبدو أنه لا يتضمن تعاريف واضحة لكل تقييم والشروط التي يستند إليها كل تقييم، مثل النسبة المئوية

(٢) تصنف مؤشرات الأداء الرئيسية على النحو التالي: (أ) السياسة العامة؛ (ب) الحوكمة؛ (ج) التعهد والاختبار والاستعراض؛ (د) إدارة المخاطر؛ (هـ) التخطيط.

للامتثال، ومعايير الإنجاز، والعمليات المفصلة أو الأدلة التي يختص بها كل تقييم لكي يسترشد بها المقيّمون في اختيار تقييم محدد على سلم التقييم.

جيم - معيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس فيما يتعلق بقدرة المنظمات على مواجهة الطوارئ

١١ - يشير الأمين العام إلى أن السياسة العامة المتبعة حالياً فيما يتعلق بنظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ تتيح إطاراً مهنيًا لإدارة حالات الطوارئ، وأن معيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس المتعلق بقدرة المنظمات على مواجهة الطوارئ سيستخدم كأساس مرجعي لاستعراض السياسة العامة^(٣). وعلى إثر استعراض للسياسة العامة أجراه في عام ٢٠١٩ الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بشبكة الممارسين، ستُقدّم خطة منقحة لمشروع السياسة العامة إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بغرض استعراضها والموافقة عليها في النصف الأول من عام ٢٠١٩ (A/73/666، الفقرة ١٤). ويشير الأمين العام كذلك إلى أنه، بعد الانتهاء من استعراض السياسة العامة المقرر لعام ٢٠١٩، يوصى بأن تضع شبكة الممارسين مبادئ توجيهية لتطبيق النهج التعاوني والمنسق لنظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ (المرجع نفسه، الفقرة ٦٦). وترحب اللجنة الاستشارية باعتزام شبكة الممارسين المشتركة بين الوكالات استعراض السياسة العامة. وتلاحظ اللجنة أن ثمة حاجة إلى وضع مبادئ توجيهية بشأن قدرة المنظمات على مواجهة الطوارئ وتأمل كذلك في أن يقوم الأمين العام بوضع سلم تقييم واضح لمؤشرات الأداء الرئيسية من أجل ضمان الاتساق والانسجام عند التنفيذ.

دال - التدريب

١٢ - يقدم الأمين العام تقارير عن التدابير المتخذة لتعزيز شبكة الممارسين المشتركة بين الوكالات (المرجع نفسه، الفقرة ٩)، مما أسفر عن زيادة عدد أعضاء شبكة الممارسين التي تضم أكثر من ١٣٠ عضواً حالياً. كما يشير إلى أن قائمةً بفرص التعلم القائمة في مختلف فروع نظام الإدارة حُدّدت فيها ٩٢ دورة تدريبية متاحة في شبكة الممارسين (المرجع نفسه، الفقرة ١٢ والشكل الأول). وعند الاستفسار، زوّدت اللجنة الاستشارية بقائمة بثمانية أنواع من مجالات التدريب المتاحة للموظفين، بما في ذلك اتخاذ القرارات في مجال إدارة الأزمات وتنسيق العمليات، والدعم والاستجابة في مجال الأمن، والاتصالات في حالات الأزمات، واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات، واستمرارية تصريف الأعمال. وأطلعت اللجنة أيضاً على الفئات المستهدفة بهذه الدورات التدريبية وعلى رتب الموظفين ومهامهم التي جرى تحديدها لأغراض الاستفادة من التدريب، حسب الاقتضاء. وترى اللجنة أن تدريب الموظفين الأساسيين في المسائل المتعلقة بقدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ أمر هام. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن تحظى الدورات التدريبية الأساسية من قبيل استمرارية تصريف الأعمال بالأولوية في البرامج التدريبية في حدود الموارد المتاحة.

(٣) معيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ٢٠١٧:٢٢٣١٦، الأمن والقدرة على المواجهة - قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ - المبادئ والخصائص.

هاء - الأمن السيبراني

١٣ - فيما يخص استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تلاحظ اللجنة الاستشارية الدور المتزايد الذي يؤديه الأمن السيبراني من حيث استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث والقدرة على الصمود (A/73/384)، الفقرات من ٢٤ إلى ٣٢). وتلاحظ اللجنة أيضا رأي مجلس مراجعي الحسابات والمسائل المثارة، بما في ذلك الحاجة إلى إحراز مزيد من التقدم في عدد من العناصر البالغة الأهمية وحالات التأخير في إنجاز مشروع استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث بهدف كفالة إيجاد بدائل احتياطية فعالة^(٤) لنظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الأهمية الحرجة في أي حالة من حالات الطوارئ (A/73/160)، الفقرات من ٥٨ إلى ٩٢). وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى أهمية أمن المعلومات في الأمم المتحدة. وتلاحظ اللجنة ضرورة تحسين تنفيذ عملية القدرة على العمل بعد الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو متسق وشامل ومنسق على نطاق الأمانة العامة من أجل ضمان الإدارة اللازمة للأمن السيبراني من جانب المنظمة. وتقدم اللجنة مزيدا من الملاحظات والتوصيات في تقريرها ذي الصلة عن حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة (A/73/759).

واو - التأهب والدعم في حالات الطوارئ

١٤ - يشير الأمين العام إلى أنه خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، نشرت شبكة الممارسين المشتركة بين الوكالات أيضا أفضل الممارسات فيما يتعلق بتنفيذ واستخدام نظم الإخطار بحالات الطوارئ التي تتناول المسائل المتعلقة بتنفيذ واختبار واستخدام نظم الإخطار في حالات الطوارئ الحقيقية (A/73/666)، الفقرة ١١). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن عددا من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تستخدم نفس نظام الإخطار بحالات الطوارئ بموجب عقد إداري أبرمته الأمانة العامة لتوفير خدمات وشروط جيدة. وتلاحظ اللجنة أنها لم تتلق معلومات مقارنة عن طبيعة نظام الإخطار المعمول به في الأمانة العامة والصناديق والبرامج. وتلاحظ اللجنة نقص المعلومات المقدمة بشأن طلبها الحصول على معلومات تفصيلية، وهي تأمل في أن تكون هناك نظم متينة وفعالة للإخطار بحالات الطوارئ لكفالة الإخطار بالآزمات على نحو ملائم وسريع. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم معلومات مستكملة عن نظم الإخطار المعمول بها في تقريره القادم عن نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ.

١٥ - ويشير تقرير الأمين العام إلى الدور القيادي الذي يضطلع به فريق التأهب والدعم في حالات الطوارئ التابع لمكتب إدارة الموارد البشرية في وضع برنامج للتعليم المشترك (المرجع نفسه، الفقرة ٦٣). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه، في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أعيد توزيع المهام التشغيلية والاستراتيجية لفريق التأهب والدعم في حالات الطوارئ تمشيا مع تقرير الأمين العام المعنون "تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: ضمان مستقبل أفضل للجميع" (A/72/492) وإضافته المعنونة "تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: تنفيذ هيكل إداري جديد لتحسين الفعالية وتعزيز المساءلة" (A/72/492/Add.2). وقد أعيد توزيع المهام لكي يتولاها كل من: (أ) الدائرة المعنية بالتصدي

(٤) نقل تطبيق أو نظام لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من مركز البيانات الرئيسي الذي يوجد به إلى مركز بيانات ثانوي.

للحوادث الخطرة، في مكتب الموارد البشرية، إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال؛ و (ب) قسم دعم العملاء والحالات الخاصة، في شعبة الأنشطة الخاصة، إدارة الدعم العملي. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن الدائرتين المخصصتين ستواصلان العمل في إطار تعاون وثيق من أجل كفاءة استجابة المنظمة استجابة سريعة وشاملة ومنسقة للحوادث الخطرة، فضلا عن توفير الدعم المستمر لأفرادها قبل الأزمات وأثناءها وبعدها. وأُبلغت اللجنة أيضا بأنه، كجزء من الإصلاح الإداري، كان من المتوقع أن يؤدي تركيز هاذين المجالين بشكل واضح إلى تعزيز كل من الاستجابات التشغيلية والاستراتيجية للمسائل والحالات الخاصة، فضلا عن توثيق التعاون بين مختلف الإدارات.

١٦ - وفيما يتعلق بالمهام التي يضطلع بها كل من الكيانين، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الدائرة المعنية بالتصدي للحوادث الخطرة هي المسؤولة عن وضع السياسات والإجراءات وتطوير القدرات اللازمة لكي تقدّم الأمانة العامة العالمية استجابة مرنة وسريعة وشاملة للحوادث الخطرة، بما يكفل استجابة المنظمة على الفور وبصورة وافية، بما في ذلك في المسائل المتعلقة بواجب العناية ورعاية الموظفين. وتقود الدائرة أيضا الجهود التي تبذلها المنظمة لبناء القدرات بحيث تكون أقرب ما يكون إلى الحوادث الخطرة التي قد تنشأ، لكي يتسنى اتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب للتخفيف من آثار الحوادث الخطرة والتصدي للحالات المعقدة والحرجة و/أو المسائل التي تنطوي على مخاطر كبيرة، فضلا عن المساهمة بشكل مباشر في إدارة الحوادث. وفيما يتعلق بقسم دعم العملاء والحالات الخاصة، أُبلغت اللجنة بأن القسم يوفر قدرة مخصصة لدعم بدء البعثات وأنشطة الطفرة والأنشطة الانتقالية، بما في ذلك التصدي للأزمات والأنشطة الإنسانية. والقسم مسؤول عن تنفيذ السياسات والإجراءات، وبوصفه مركز التنسيق في حالات الطوارئ، يقوم بتنفيذ مركز الاتصالات الهاتفية وشبكات جهات التنسيق لشؤون الأسرة. ويدمج القسم أيضا الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها فريق التأهب والدعم في حالات الطوارئ سابقاً، بما في ذلك تقديم الدعم للموظفين ولأفراد أسرهم المستحقين المتضررين من الحوادث الخطرة وتنفيذ أنشطة التأهب والتدريب لتمكين الموظفين وتعزيز قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ.

١٧ - وترى اللجنة الاستشارية أن الأدوار والمسؤوليات الاستراتيجية والتشغيلية المتعلقة بمتطلبات الاستجابة في حالات الطوارئ ينبغي زيادة توضيحها، بالنظر إلى أن الاستجابة للأزمات سبق أن جرى توحيدها في إطار إدارة واحدة في الأمانة العامة. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام زيادة توضيح الهيكل والأدوار والمسؤوليات بين الإدارتين من أجل كفاءة استجابة كاملة وفعالة للحالات الحرجة الناشئة.

زاي - هيكل الحوكمة في مقر الأمم المتحدة

١٨ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن هئتين تشكّلان هيكل الحوكمة في المقر، هما فريق كبار المسؤولين المعني بسياسات الطوارئ وفريق إدارة الأزمات (A/73/666)، الفقرة ١٥ (ب)). ويشير أيضا إلى الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز النهج المتبع إزاء قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ (المرجع نفسه، الفقرة ٦٦؛ انظر أيضا الفقرة ١١ أعلاه). وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات تتعلق بتكوين فريق كبار المسؤولين المعني بسياسات الطوارئ (انظر المرفق)، وهي تشير إلى أن الأدوار والمسؤوليات المضطلع بها في سياق جهود التخطيط والتنسيق غير واضحة. وأُبلغت اللجنة أيضا، بناء على طلبها، أنه منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، جرى تكييف مهام الوحدة المعنية باستمرارية تصريف

الأعمال مع الهياكل الجديدة. وقد جرى تمكين وحدة إدارة الاستدامة والقدرة على المواجهة في شعبة التحول المؤسسي والمساءلة في إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومساءلة الامتثال من التركيز على توفير التوجيه في مجال السياسة العامة ووضع الأدوات التمكينية للأمانة العامة، وستواصل الوحدة تنسيق أعمال شبكة الممارسين المشتركة بين الوكالات وتعزيز تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة وفي الوكالات المتخصصة المشاركة والصناديق والبرامج المشاركة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٤٨/٧٠ بء، وأبلغت اللجنة كذلك، عند الاستفسار، بأن المناقشات المتعلقة بإدراج نظام المنسقين المقيمين في نطاق نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ لا تزال جارية. وتأمل اللجنة في أن يواصل الأمين العام جهوده الرامية إلى تعزيز مهام التنسيق والتخطيط التي يضطلع بها فريق كبار المسؤولين المعني بسياسات الطوارئ وفريق إدارة الأزمات في ضوء إعادة توزيع المسؤوليات فيما يتعلق بإدارة حالات الطوارئ وحالات الأزمات بين إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومساءلة الامتثال وإدارة الدعم العملي (انظر الفقرات من ١٤ إلى ١٧ أعلاه) ودمج نظام المنسقين المقيمين داخل الأمانة العامة. وتوصي اللجنة بأن تقدّم خارطة تنظيمية مشفوعة بمعلومات مفصلة عن إعادة توزيع المسؤوليات فيما يتعلق بقدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ إلى الجمعية العامة عند نظرها في تقرير الأمين العام.

حاء - البعثات السياسية الخاصة

١٩ - فيما يتعلق بالبعثات السياسية الخاصة، يشير الأمين العام إلى أن تنفيذ هذا النظام في جميع البعثات السياسية متفاوت (A/73/666، الفقرة ٢٠ (ه)). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن التحدي الذي تواجهه البعثات السياسية الخاصة، ولا سيما البعثات التي يكون لديها حضور أقل ومشئت، يكمن في تحديد الموظفين الذين يمكنهم الاضطلاع بالمهام المطلوبة في إطار نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ بالإضافة إلى مهامهم العادية. وتوصي اللجنة بأن يتخذ الأمين العام الخطوات اللازمة لتحديد وتدريب الموظفين الذين يمكنهم تطبيق هذا النظام لكفالة أمن الموظفين واستمرارية ولايات البعثات في أوقات الأزمات.

طاء - تكاليف مبادرة نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ

٢٠ - يتضمن تقرير الأمين العام التكاليف المقدرة لتنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ في الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بتقديرات وقت الموظفين، وتكاليف السفر، وتكاليف الخدمات الاستشارية وغير ذلك من التكاليف (المرجع نفسه، الفقرات من ٢٥ إلى ٢٩ والشكل الثاني). ويشير الأمين العام إلى أن مجموع التكاليف التشغيلية البالغ قدرها ١٣٥ ٠٠٠ دولار في الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨ استخدم أساساً لأغراض الخدمات الاستشارية، التي خصص لها مبلغ ٤٧ ٠٠٠ دولار، وسفر الموظفين، الذي خصص له مبلغ ٧٧ ٠٠٠ دولار (المرجع نفسه، الفقرة ٢٩). وإذ تشير اللجنة الاستشارية إلى توصيتها السابقة (A/70/7/Add.41، الفقرة ١٦)، فإنها توصي بأن يقدم الأمين العام معلومات مستكملة عن التكاليف التقديرية لتنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ في تقريره المقبل.

ياء - التغطية التأمينية

٢١ - يشير الأمين العام في تقريره إلى مواصلة بذل الجهود للحصول على التغطية التأمينية الكافية بتكلفة معقولة لجميع مواقع الأمم المتحدة وجوانب التعرض للمخاطر، مع مراعاة الجهود الجارية للتخفيف من حدة المخاطر التي يجري الإعداد لها وتنفيذها في إطار نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ (A/73/666، الفقرة ٣٠). وفيما يتعلق بوثائق التأمين وخدمات السمسرة التي طلبتها المنظمة، زودت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بمعلومات تتعلق بوثائق التأمين التجاري وخدمات السمسرة والمنظمات التي تشملها وثائق التأمين المعنية. وتشير المعلومات المقدمة إلى أن مختلف صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وكيانات المنظومة يشملها عدد من وثائق التأمين، وإلى أنه منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، تم تنفيذ عمليات شراء تنافسية لخدمات السمسرة. وتذكر اللجنة بأن الأمين العام أشار، في تقريره السابق عن تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، إلى أنه، استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٤٧/٦٨ بء، قامت الأمانة العامة بتجديد وثيقة التأمين الشامل على الممتلكات بالحصول على أقصى مستوى من التغطية بأفضل الأقساط، وإلى أن وثيقة التأمين الحالية تمنح تغطية عالمية للمخاطر التي تهدد الممتلكات (A/70/7/Add.41، الفقرة ١٩؛ وانظر أيضا الفقرة ٢٦ أدناه). وترحب اللجنة بالتحسينات التي أجريت حتى الآن فيما يتعلق بالتغطية التأمينية، وعملية الشراء التنافسية لخدمات السمسرة، ودمج التغطية التأمينية، والمبادرات المتخذة إلى جانب الصناديق والبرامج والكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل جهوده الرامية إلى تحديد أوجه الكفاءة من حيث التكلفة، مثل مبادرات دمج التأمين العالمي وعملية الشراء التنافسية. وفي هذا الصدد، تتطلع اللجنة إلى تلقي معلومات مستكملة في التقرير المرحلي المقبل للأمين العام.

كاف - الرؤية المستقبلية

٢٢ - يفيد الأمين العام بأنه، فيما يخص رؤيته المستقبلية لنظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، تكتسي الإدارة المناسبة للمخاطر أهمية بالغة لكفالة استمرار قدرة المنظمة على تنفيذ ولايتها، كما يفيد أن رؤيته تتمثل في تعزيز قدرة موظفيها على المواجهة وتحسين تكامل الفروع الأساسية للنظام (A/73/666، الفقرتان ٥٨ و ٦١). ويشير الأمين العام أيضا إلى أن الممارسات الفضلى توحى بأن وضع رؤية واضحة وتعهّد الخطط والاختصاصات والإرشادات والتنسيق داخل القطاعات وفيما بينها، وكذلك ضمان مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين، هي أمور أساسية لتعزيز قدرة المنظمات على مواجهة الطوارئ. وتتوقف قدرة المنظمات على المواجهة على قدرة موظفيها على المواجهة، وكذلك على التعاون بين مختلف الفروع المتصلة بإدارة المنظمة. ويشير الأمين العام إلى أن هذا التعاون يتيح الفرصة لمواءمة وإدماج تقييمات المخاطر وتدابير معالجة المخاطر ويساعد على تجنب حالات التداخل والفجوات بين الفروع. ويتطلب تعزيز قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ ألا تدار المخاطر - والفرص - داخل صوامع فردية منفصلة، بل أن تدار بطريقة متكاملة ومتسقة (المرجع نفسه، الفقرة ٥٧).

٢٣ - ويشير الأمين العام كذلك إلى أن الرؤية المقترحة لنظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ تتمثل في تعزيز قدرة موظفيها على المواجهة وتحسين تكامل الفروع الأساسية للنظام. ويقترح الأمين العام أيضا أن تتطلع المنظمة إلى ما يتجاوز المجالات الرئيسية الحالية واستعراض ما إذا كان إدماج عناصر

إضافية، من قبيل الإدارة المركزية للمخاطر وإدارة الاستدامة البيئية، يمكن أن يوفر للمنظمة مكاسب في الفعالية والكفاءة (المرجع نفسه، الفقرة ٦١). وتلاحظ اللجنة الاستشارية ضرورة التكامل والتنسيق ليس فقط داخل المنظمة، بل على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتأمل اللجنة في أن تقوم الأمانة العامة للأمم المتحدة بدمج وتطبيق أفضل الممارسات والخبرات في إدارة المخاطر وإدارة قدرة المنظمات على مواجهة الطوارئ. وتكرر اللجنة توصيتها بمواصلة بذل الجهود الرامية إلى تنسيق نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ وتحقيق تكامله مع مجمل إطار إدارة المخاطر في المنظمة (انظر أيضا الفقرة ١١ أعلاه). وتوصي اللجنة بأن يواصل الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بذل الجهود الرامية إلى مواصلة السياسات وتعزيز تنسيق نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ على نطاق المنظومة.

لام - الخطوات التالية

٢٤ - ينظر الأمين العام، في الفرع الخامس من تقريره، في الخطوات التالية في تعزيز القدرة على المواجهة. ويشير إلى أنه فيما يتعلق بالعديد من الكيانات، لا يزال من الصعب وضع وتنفيذ برنامج قوي للتعهد والتدريب والمواءمة بين مختلف أدوات التخطيط. ولمعالجة تلك المسألة، سيركز تبادل الخبرات داخل شبكة الممارسين المشتركة بين الوكالات على تكامل التخطيط والتمارين لتعزيز تطبيق نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ (المرجع نفسه، الفقرة ٦٢). ويشير الأمين العام أيضا إلى أن برنامجا للتعليم المشترك سيحري وضعه من أجل تعزيز تطبيق نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، بالاستفادة من الموارد المتاحة وبإتاحة أكثر فرص التعلم لملاءمة لجميع كيانات الأمم المتحدة الممثلة في شبكة الممارسين (المرجع نفسه، الفقرة ٦٣). وتقر اللجنة الاستشارية بالجهود التي يبذلها الأمين العام لوضع برنامج للتعليم المشترك والاستفادة من برامج التعلم القائمة. بيد أن اللجنة تكرر تأكيد الحاجة إلى تدريب الموظفين في مجال القدرة على المواجهة واستمرارية تصريف الأعمال والقيام في نفس الوقت بتوفير سائر الدورات التدريبية الإلزامية التي تشترطها المنظمة (انظر الفقرة ١٢ أعلاه). وتعترف اللجنة أيضا بالجهود المبذولة بشأن وضع السياسات، وتوصي بأن تدمج المبادئ التوجيهية للسياسات في المستقبل التعهد وتمارين المحاكاة من خلال تقديم المعلومات والإحاطات الإعلامية واستخدام تدريبات عملية بانتظام.

٢٥ - ويلاحظ الأمين العام أيضا في تقريره أن مؤشرات الأداء الرئيسية الحالية تقتصر على قياس وجود الهياكل والسياسات والخطط، وأنه سيستمر وضع مؤشرات من هذا القبيل لإدراج قياسات قدرات المنظمة في مجال إدارة حالات الطوارئ ولتقييم القيمة التي يضفيها النهج المنسق والمتكامل لنظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ (A/73/666، الفقرة ٦٥). وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى تلقي معلومات مستكملة بشأن مواصلة وضع مؤشرات الأداء الرئيسية وسلم التقييم في تقرير الأمين العام المقبل.

ثالثا - الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه

٢٦ - توصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، مع الأخذ في الاعتبار تعليقاتها وتوصياتها الواردة في هذا التقرير.

المرفق

فريق كبار المسؤولين المعني بسياسات الطوارئ

العضو	الوظيفة	اللقب الوظيفي
المكتب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة	رئيس	رئيس ديوان الأمين العام
	منسق	مساعد خاص
إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال	رئيس منابو	وكيل الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال
	عضو منابو	مدير مكتب وكيل الأمين العام
إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات	عضو	وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات
	عضو منابو	الأمين العام المساعد لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات
مكتب الشؤون القانونية/مكتب المستشار القانوني	عضو	وكيل الأمين العام للشؤون القانونية
	عضو منابو	الأمين العام المساعد للشؤون القانونية، مكتب المستشار القانوني
إدارة التواصل العالمي	عضو	وكيل الأمين العام للتواصل العالمي
	عضو منابو	مدير شعبة الأخبار ووسائل الإعلام
إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام	عضو	وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام
	عضو منابو	الأمين العام المساعد للشؤون السياسية وبناء السلام
إدارة شؤون السلامة والأمن	عضو	وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن
	عضو منابو	الأمين العام المساعد لشؤون السلامة والأمن
إدارة الدعم العملي/مكتب إدارة سلسلة الإمداد	عضو	الأمين العام المساعد لإدارة سلسلة الإمداد
	عضو منابو	مدير إدارة الدعم العملي، مكتب إدارة سلسلة الإمداد، شعبة المشتريات
إدارة الدعم العملي/شعبة الإدارة، نيويورك	عضو	مدير شعبة الإدارة، نيويورك
	عضو منابو	رئيس دائرة المرافق والأنشطة التجارية
إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال/ مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية	عضو	مراقب مالي
	عضو منابو	نائب المراقب المالي
إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال/ مكتب الموارد البشرية	عضو	الأمين العام المساعد للموارد البشرية
	عضو منابو	مدير شعبة القانون الإداري
مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	عضو	الأمين العام المساعد/رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات
	عضو منابو	رئيس قسم الأمن السيبراني، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
إدارة الدعم العملي	عضو	وكيل الأمين العام للدعم العملي
	عضو منابو	الأمين العام المساعد للدعم العملي
إدارة عمليات السلام	عضو	وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام
	عضو منابو	الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	عضو	وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ
	عضو منابو	مساعد الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	عضو منابو ثانٍ	موظف تنفيذي
	عضو	مدير برنامج

العضو	الوظيفة	اللقب الوظيفي
	عضو مناوب	مدير البرنامج المعاون
	عضو مناوب ثانٍ	المدير المساعد ومدير مكتب الخدمات الإدارية
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	عضو	مدير تنفيذي
	عضو مناوب	نائب المدير التنفيذي
صندوق الأمم المتحدة للسكان	عضو	مدير تنفيذي
	عضو مناوب	نائب المدير التنفيذي
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)	عضو	مدير تنفيذي
	عضو مناوب	الأمين العام المساعد ونائب المدير
	عضو مناوب ثانٍ	مدير الشؤون الإدارية
إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال / شعبة التحول المؤسسي والمساءلة/قسم الإدارة المركزية للمخاطر	أمين	رئيس
	عضو مناوب	موظف برامج